كليــة الحقـــوق

منظمة الأوبك في إطار العلاقة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط الحاضر و المستقبل

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من

الطاهر منصور علي سعد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

الأستاذ الدكتور/ أحمد صادق القشيري
الأستاذ الأسبق للقانون الدولي الخاص بكلية الحقوق – جامعة عين شمس/ رئيساً

الأستاذ الدكتور/ حسام محمد عيسى
أستاذ القانون التجاري بكلية الحقوق - جامعة عين شمس / عضواً

الأستاذ الدكتور/ حازم محمد عتلم
وكيل كلية الحقوق ورئيس قسم القانون الدولي العام – جامعة عين شمس / مشرفاً وعضواَ

٢٠١٠

كليــة الحقـــوق

رسالة دكتوراه

اسم الطالـــب : الطاهر منصور علي سعد

عنـوان الرسـالة : منظمـة الأوبـك فـي إطـار العلاقـة بـين الـدول المنتجـة والـدول المستهلكة للنفط الحاضر و المستقبل

اسم الدرجـــة : دكتوراه.

لجنة الإشراف :

- الأستاذ الدكتور/ أحمد صادق القشيري
  الأستاذ الأسبق للقانون الدولي الخاص بكلية الحقوق – جامعة عين شمس/ رئيساً
- الأستاذ الدكتور/ حسام محمد عيسى
  أستاذ القانون التجاري بكلية الحقوق - جامعة عين شمس / عضواً
- الأستاذ الدكتور/ حازم محمد عتلم
  وكيل كلية الحقوق ورئيس قسم القانون الدولي العام – جامعة عين شمس / مشرفاً وعضواً

تاريخ البحث : ٢٩/ ٤ / ٢٠٠٧

الدراسات العليا

ختم الإجازة **أجيزت الرسالة بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٤**

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

كليــة الحقـــوق

صفحة العنوان

اسم الطالـــــب : الطاهر منصور علي سعد.

اسم الدرجـــة : دكتـــوراه.

القسم التابع له : القانون الدولي العام .

اسم الكليــة : الحقـــــوق.

الجامعـــــة : عين شمــس.

سنة التخــرج :

سنة المنـــــح :

(وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الأَرضِ وَ جَعَلْنَا لَكُمْ فِيهاَ مَعَايِش قَلِيَلاً مَا تَشْكُرونَ)

الأعراف : (٩)

إ ه ـــــــــد ا ء

إلى أفراد عائلتي كافة

والدي ووالدتي

زوجتي وأبنائي

وأخوتي جميعاً

أهدي هذا العمل...

شكـر وتـقـديـر

الشكر أولاً وأخيراً للمولى سبحانه وتعالى المتفضل علينا بنعمه ، أن وفقنا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

والشكر بداية إلى بلدي ليبيا ؛ التي لها الفضل بإيفادي للدراسة ، وتوليها القيام بدفع كافة مصروفاتي الدراسية ، والشكر موصول لمصر العروبة وأهلها الكرام الذين احتضنوني طوال هذه المدة وقدموا لي كل عون ومساعدة ، وأخص بالشكر وعظيم التقدير والعرفان الفقيه الجليل والأستاذ الفاضل الدكتور حازم محمد عتلم ، وكيل كلية الحقوق ورئيس قسم القانون الدولي العام – جامعة عين شمس ؛ الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة رغم أعبائه وكثرة مسؤولياته والذي مد لي يد العون وزودني بالكثير من علمه وخبرته العلمية والقانونية ، والذي كان له الفضل في إنجاز هذا العمل من خلال متابعته مراحله ، وتوجيهاته البناءة كافة وملاحظاته القيمة ، التي كان لها الدور الكبير في إظهاره بهذه الصورة ، فله مني كل التقدير والامتنان ومن الله عظيم المغفرة وحسن التواب.

كما أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير إلى الأستاذ الدكتور أحمد صادق القشيري الأستاذ الأسبق للقانون الدولي الخاص بكلية الحقوق – جامعة عين شمس؛ على تفضل سيادته بقبول الاشتراك

في لجنة الحكم على هذه الرسالة وتحمله عناء قراءتها رغم ضيق وقته وكثرة مشاغله فجزاه الله خير الجزاء عما اقتطعه سيادته من وقته وجهده .

كما أتقدم بخالص الشكر و جزيل التقدير إلى الأستاذ الدكتور حسام محمد عيسى: أستاذ القانون التجاري بكلية الحقوق – جامعة عين شمس ؛ على تفضل سيادته بقبول الاشتراك في لجنة الحكم على هذه الرسالة وتحمله عناء قراءتها رغم ضيق وقته وكثرة مشاغله فجزاه الله خير الجزاء عما اقتطعه سيادته من وقته وجهده .

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من مد لي يد العون والمساعدة وأخص بالشكر : الأخوة بمكتبة المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا ، وإلى كل أساتذة وإدارة كلية الحقوق بجامعة عين شمس وعلى وجه الخصوص : الأخوة بمكتب الدراسات العليا ومكتبة الكلية .

المقدِمة

الأوبك **Organization of Petroleum Exporting (Countries)** منظمة مهمة تعد من أبرز المنظمات الدولية العاملة في مجال اقتصاديات النفط ومجال تداوله، متحكمة في إنتاجه وأسعاره بما يخدم مصالح الدول المنتجة وتلك المستهلكة وفقاً لتشريعات وقوانين تنظيمية تحكم السوق والإنتاج والاستهلاك.

وتضم المنظمة في عضويتها دولاً عربية ودولاً غير عربية منتجة للنفط تبلغ في عددها اثنى عشر (١٢).[١]

وترجع في تأسيسها إلى عام ١٩٦٠، حيث دعا العراق إلى اجتماع في شهر سبتمبر من نفس السنة ضم بعض الدول المنتجة للنفط وهي / العربية السعودية، إيران، الكويت، فنزويلا، في بغداد، حيث انبثق عن هذا اللقاء فكرة تأسيس منظمة للدفاع عن المنتجين للنفط ضمت الدول المذكورة، ثم انضمت إليها بقية الدول الأخرى في تواريخ لاحقة[٢].

---

١ – أعضاء منظمة الأوبك هم : المملكة العربية السعودية، الكويت، العراق، إيران، فنزويلا (الأعضاء المؤسسون)، ثم انضمت إليها في أوقات لاحقة قطر، إندونيسيا، ليبيا، الأمارات العربية المتحدة، الجزائر، نيجيريا، انجولا.

٢– بعد مضي ثلاثة أشهر على تأسيس المنظمة انضمت دولة قطر، وفي يونيو سنة ١٩٦٢ انضمت كل من اندونيسيا وليبيا، وفي يوليو سنة ١٩٦٩م انضمت الجزائر، وفي يوليو سنة ١٩٧١م أنضمت إمارة أبوضبي وفي سنة ١٩٧٣ قامت دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي أكتوبر من سنة ١٩٧٣ انضمت الأكوادور، ونيجيريا، ثم انتسبت الجابون في يونيو من سنة ١٩٧٥م كعضو كامل، ثم إنسحبت من المنظمة كل من الأكوادور في بداية التسعينيات، والجابون في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، بينما انضمت أنجولا، في سنة ٢٠٠٧.

لقد مهدت لقيام هذه المنظمة ظروف كثيرة إلا أن قضية "التسعير" كانت المحرك الأساسي للدول المنتجة في القيام بثورتها على استغلال وهيمنة الشركات الاحتكارية الكبرى، وظلت بالتالي النشاط الرئيسي الذي يحكمها ضمن علاقة تأثر وتأثير مع بقية العناصر الأخرى المتعلقة بمسائل الطاقة.

وتتمحور الأهداف الرئيسية للمنظمة في توحيد السياسة النفطية بين الدول الأعضاء، وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية، والحد من التقلبات غير المقبولة وحماية مصالح الدول المنتجة، وضمان دخل ثابت لها، وتأمين وتجهيز النفط إلى الدول المستهلكة بطرق اقتصادية ومنتظمة، وعوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعة النفطية.

وبالرغم من ذلك فإن دور المنظمة ممثلاً في أنشطتها محدود وفقاً لعوامل سياسية واقتصادية وبيئية، وهو ما جعلها تمر بفترات من المد والجزر وصراع وتنافس بين المصالح في الإنتاج والأسعار والاستهلاك، مثلما أثرت فيها تغيرات وتقلبات سياسية دولية على رأسها انهيار الاتحاد السوفيتي و بروز سياسة القطب الواحد، وسيادة نظام العولمة، وزيادة حجم التجارة الدولية، وتقلبات الأسعار لأسباب سياسية واقتصادية، واختلال في ميزان العرض والطلب، وظهور الصراعات ونشوب الحروب خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

لقد حدث تغير في العلاقات الدولية وتم استخدام الإجراءات القانونية الوطنية في مواجهة منظمة الأوبك بعد أن رفعت دعاوى وقدمت مشروعات قوانين لغرض الحد من نشاط المنظمة.[1]

---

١ – وقد تمحورت تلك الإجراءات القانونية في شكلين عموماً ؛ أحدهما قضائي والآخر تشريعي، فعلى المستوى القضائي قدمت حتى الآن حالتان أمام المحاكم الأمريكية :–

إن الكميات المنتجة والكميات المستهلكة وأسعار النفط هي مفردات اللعبة لدى الدول المنتجة، وأن الحفاظ على الطاقة والأسعار، وتكوين احتياطي للمستقبل والبحث عن مصادر بديلة للنفط هي مفردات لعبة الدول المستهلكة، إضافة إلى الدور الذي تلعبه الشركات عابرة القوميات من خلال الاستراتيجيات التي تتبعها بالخصوص، هذه المفردات المتباينة جعلت المنظمة تتحكم في توزيع حصص الإنتاج، وتتشاور حول الكميات والأسعار سواء فيما بينها أو مع الدول المنتجة خارجها.

فرضية الدراسة

الواقع أن أي دراسة علمية عادة ما تبدأ بفرضية ويحاول الباحث أن يسخر منهجيته من أجل الوصول إلى النتيجة المتوخاة من الدراسة، ويطرح جملة من التساؤلات حيالها، وإشكاليات تخدم الموضوع المطروح، ولذلك فإن الفرضية تتمحور في التساؤلات التالية:

الأولى : في سنة ١٩٧٨، وهذه القضية رفعت من قبل الجمعية الدولية لمشغلي الألات وعمال النقل الجوي ضد أوبك.

الثانية : رفعت سنة ٢٠٠٠ من قبل مؤسسة " برويت للتجارة المحدودة " ضد أوبك.

وكل من هتين القضيتين وصلتا إلى مرحلة الإستئناف، ولكن تم رفض كل منهما بناء على عدم اختصاص المحكمة بمثل هذه القضايا.

وفي سنة ٢٠٠٣ قام اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي بإعداد مذكرة تشريعية وتقديمها إلى الكونجرس الأمريكي بهدف وضع تشريع يمكِن الحكومة الأمريكية من إتخاد إجراءات صارمة ضد الدول الأجنبية التي تمارس وضع أسعار النفط وتحديد كميات إنتاجه مثل دول الأوبك. أنظر :

Timothy Noah , "OPEC and the U.N: How to Tell Them Apart – The distinction's lost on the oil cartel " the Washington Post Thursday , Feb. 7. 2002.

هل ما تعرضت له منظمة الأوبك بعد إنشائها من ظروف سياسية وضغوط دولية داخلية وخارجية أثر على سير عملها؟

ما هي الآثار التي طرأت على المنظمة وبرنامج عملها منذ حدوث عدد من التطورات و المتغيرات والأحداث الدولية في بداية التسعينيات من القرن الماضي؟

ما مدى فاعلية التعاون بين الدول المنتجة و المستهلكة والشركات عابرة القوميات؟

إلى أي مدى يمكن لمنظمة الأوبك أن تستخدم النفط كسلاح مثل ما حدث في سنة ١٩٧٣م، وهل ستكون هناك ردة فعل من الدول المستهلكة وخاصة المصنعة؟

هل يمكن أن تتعايش المنظمة مع بقية المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة مثل منظمة التجارة الدولية بحيث يمكن لأي دولة أن تحقق شروط الحصول على عضوية في كلتا المنظمتين في ذات الوقت، وإذا حدث ذلك فهل تستطيع تلك الدولة الالتزام بما تفرضه كل منظمة من قيود دون أن تنتهك اشتراطات المنظمة الأخرى؟

هل لمصادر الطاقة البديلة دور اقتصادي في التقليل من أهمية النفط ومن تم إضعاف دور المنظمة سياسياً واقتصادياً مستقبلاً؟

هل يمكن خلق أرضية مشتركة لعمل منظمة الأوبك كدول منتجة مع الدول المستهلكة والشركات عابرة القوميات بحيث يمكنهم التعايش وخدمة مصالح جميع الأطراف و كيف ستكون العلاقة مستقبلاً بين المنتجين والمستهلكين؟

إذن ما هو مستقبل منظمة الأوبك اليوم في ظل التطورات والمتغيرات الدولية التي أشرنا إليها؟ وكيف سيكون مستقبل عملها أمام التحديات التي تواجهها؟

هذا هو ما سوف نحاول الإجابة عليه في هذه الأطروحة إن شاء الله تعالى.

أهمية الدراسة و أهدافها :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية النفط كأهم مصدر من مصادر الطاقة في العالم اليوم، فهو يحتل الموقع الرئيسي في الأمن القومي للدول المنتجة والدول المستوردة على حدٍ سواء وفي ظل وجود العديد من التطورات والمتغيرات التي كان لها كبير الأثر على الوضع الدولي عموماً، كما كانت لها انعكاسات واضحة على المنظمة والسوق العالمية للنفط.

أيضاً تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال تسليطها الضوء على أكثر المنظمات الدولية أهمية وريادة على المستوى الدولي وهي منظمة الأوبك وعلاقتها بأكبر الدول الصناعية المستهلكة للنفط، وبالتالي فإن هذه الدراسة تهدف إلى محاولة تقييم أوضاع منظمة الأوبك اليوم ومن تم محاولة استشراف العلاقة المستقبلية لهذه المنظمة من خلال إيجاد الحلول الناجعة أو الوصول إلى اتفاقيات عادلة تعترف بحقوق المالكين في الحصول على سعر عادل لمصادرهم المستنزفة والقابلة للنضوب من ناحية، ووجود ضمانات كفيلة باستمرار تزويد الدول المستوردة بالنفط ومشتقاته بأسعار منصفة وعادلة من جهة أخرى.

منهج البحث

يُعرف المنهج بأنه الطريق التي ينتهجها الباحث من أجل الكشف عن الحقائق العلمية التي يسعى إلى تحقيقها[١].

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه الطريق الذي يُمكن الباحث من كشف حقيقة الظاهرة المدروسة [٢] ونظراً لأهمية الموضوع المطروح من جهة، وتعدد الجوانب التي يشملها من جهة أخرى فقد اعتمد الباحث على أكثر من منهج وعلى النحو التالي:

المنهج التاريخي كأساس أولي يعتمد عليه في سرد الوقائع والسوابق، حيث اعتمدت على هذا المنهج في موضوعات معينة خاصة في الفصل التمهيدي وتحديداً بداية العلاقات النفطية الدولية، وظهور الكارتل النفطي العالمي وهيمنة الشركات الكبرى، كذلك في نشأة الأوبك، والهيئات والمؤسسات لتي تم تناولها في هذه الدراسة.

المنهج التحليلي الذي يرتكز أساساً على التحليل السياسي والاقتصادي الواقعي للجوانب الهامة في الموضوع وخصوصاً الإشكاليات التي يثيرها موضوع العلاقة بين منظمة الأوبك والدول المنتجة والمستهلكة والشركات، وكل ذلك في إطار من التحليل القانوني والموضوعي المعمق في غالب الأحيان مع التركيز على الجوانب القانونية والاقتصادية والسياسية في هذه الدراسة.

الأدوات المستخدمة

---

١ – د. عمر التومي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي، الطبعة الثالثة، مطابع أديثار، كاليري/إيطاليا، ١٩٩٠، ص٥٢.

٢ – د. مصطفى التير / مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، الطبعة الثالثة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ١٩٩٥، ص٤٦.

ستعتمد الدراسة في مصادرها وتفحص أبعادها الإقليمية والدولية واستخلاص النتائج على المصادر والمراجع المكتبية المتعلقة بالموضوع وعناصره، وبشكل أساسي على جمع المعلومات من المراجع المختلفة من كتب وبحوث ورسائل علمية ودوريات وتقارير ونشرات وصحف ومجلات، مع التوضيح بالأشكال والجداول كلما استدعى الأمر ذلك.

خطة الدراسة

أن هذه الدراسة تتضمن بابين مسبوقين بفصل تمهيدي يبدأ بمقدمة تمثل الإطار النظري للدراسة و فيها ستحدد فرضية الدراسة، وأهميتها وأهدافها، والمنهجية المتبعة، والأدوات المستخدمة، وخطة الدراسة.

الفصل التمهيدي من هذه الدراسة يتناول ميلاد منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، وفيه يتم الحديث عن بداية العلاقات النفطية الدولية وظهور ما يسمى بالكارتل النفطي الدولي، كما يتناول أزمة الطاقة سنة 1973 م وأسبابها وآثارها، وردود فعل الدول المستهلكة حيالها، كما يتناول أيضاً فترة انهيار نظام القطبية الثنائية سنة 1990 م وآثاره عل التوازن الدولي وسيادة نظام العولمة وتقلبات السوق الاقتصادي الدولي.

الباب الأول: ويتناول منظمة الأوبك ونظم القانون الدولي المنظمة لها، ويضم فصلين، الفصل الأول وسيخصص لنشأة منظمة الأوبك ونظامها الأساسي والتطورات اللاحقة لأهدافها، كذلك التطورات التي لحقت بكيان المنظمة والعلاقات الدولية بين أعضاء المنظمة وعلاقة المنظمة بالدول النامية، الفصل الثاني ويتناول القواعد القانونية المنظمة للعلاقات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة ونظم تسوية المنازعات، كما يتناول القانون واجب التطبيق على العلاقات النفطية من خلال العقود النفطية وقواعد القانون الدولي العام،

أيضاً يتناول آلية تسوية المنازعات النفطية عن طريق الاختصاص الوطني والتحكيم الدولي.

الباب الثاني وسيخصص للعلاقات الدولية لمنظمة الأوبك ويضم فصلين أيضاً، الفصل الأول ويتناول العلاقات النفطية لمنظمة الأوبك بالوحدات النفطية الدولية، حيث سيتم التركيز على علاقة المنظمة بالدول المنتجة غير الأعضاء وتلك المستهلكة، وكذلك الشركات الكبرى عابرة القوميات والشركات عابرة القوميات الأخرى، الفصل الثاني ويتناول العلاقات الدولية لمنظمة الأوبك بالمنظمات الدولية من خلال العلاقة بمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية المتخصصة.

خاتمة الدراسة وسيتم من خلالها التعرف على التحديات التي تواجه المنظمة وسبل مواجهة تلك التحديات، وأخيراً الأفاق المستقبلية لعمل المنظمة، وهذا مرهون بالنتائج التي سوف يتم التوصل إليها في نهاية الدراسة.

والله ولي التوفيق...